المثال ٩

- آخر ورقة أخذناه في العلل.

هنا رواية يحيى بن أبي كثير للحديث بوجهين مختلفين، وتصحيح كليهما.

وهو حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم"

- ومداره على يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه بوجهين

الأول: يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعاً.

والثاني: يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس مرفوعاً.

...

Scanned by CamScanner

الترتيب تاريخ إذا المصطلحان متفقين في المتابع

أولاً: التخريج

الوجه الأول، وهو حديث ثوبان:

أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، حديث ثوبان، ٣٧/٦٤، ح٢٢٣٨٢، قال: حدثنا إسماعيل (١) [ابن علية] يعني ابن علية.

المترتب حسب المتابعة

وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب الصوم، ١/٥٩٠ ٤٢٧ ح١٥٥٨، ح١٥٦٠، من طريق أبي عمر الحوضي، ويحيى (٢) (وهو ابن سعيد القطان)

كلاهم عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، أن أبا أسماء الرحبي حدثه، أن ثوبان أخبره قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي بالبقيع في رمضان إذ رأى رجلا يحتجم، فقال: «أفطر الحاجم، والمحجوم». هذا سند ولفظ الحاكم، وحديث أحمد مختصراً.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، ح١٦٨٠، قال: حدثنا أحمد بن يوسف السلمي قال: حدثنا عبيد الله.

وأخرجه الحاكم في المستدرك، الموضع السابق، حديث ١٥٥٩، من طريق الحسن (وهو الحسن) بن موسى]

(عبيد الله والحسن بن موسى)

كلاهما عن شيبان بن عبد الرحمن، عن يحيى بن أبي كثير، به، ولفظ ابن ماجه كلفظ أحمد مختصر.

قال الحاكم عقب هذه الرواية: قال أحمد بن حنبل: «وهو أصح ما روي في هذا الباب».

وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان، كتاب الصوم، باب حجامة الصائم، ٨/٣٠١، ح٣٥٣٢، والحاكم في المستدرك، الموضع السابق، كلاهما من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، به، بنحوه، وفيه تعيين تلك الليلة من رمضان وهي ليلة الثامن عشر خلت منه.

وقال الحاكم عقب هذه الرواية: قد أقام الأوزاعي هذا الإسناد فجوده، وبين سماع كل واحد من الرواة من صاحبه «وتابعه على ذلك شيبان بن عبد الرحمن النحوي، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي وكلهم ثقات» فإذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

عن صاحبه

وقد ذكر الإمام البخاري تعليقا في العلل الكبير للترمذي كما في ترتيبه لأبي طالب القاضي

كتاب الصيام / حديث (٢١٩) فذكر أن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي الأشعث

عن شداد بن أوس هذا الحديث، كما سيأتي في آخر تخريج هذا الوجه،

وذكر الترمذي في جامعه - كتاب الصيام - عقب حديث (٧٧٤) أن علي بن المديني ذكر عن

أن يحيى بن أبي كثير روى هذا الحديث عن أبي قلابة، وسيأتي كذلك ذكر قول ابن المديني

مفصلاً،

ولم نجد من أخرج رواية يحيى بن أبي كثير لهذا الوجه موصولا، فيعتمد إثبات كل من البخاري

وابن المديني لهذه الرواية. وقد وجدنا عدداً من الثقات تابع يحيى بن أبي كثير على هذا

الوجه.

كما يحصل من خالد الحذاء وأيوب السختياني وعاصم الأحول وغيرهم على هذا

الوجه.

أما متابعة خالد فاخرجها أحمد في المسند، مسند الشاميين، حديث شداد بن أوس، ٣٣٥/٢٨، ح١٧١١٢، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّهُ مَرَّ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْفَتْحِ عَلَى رَجُلٍ يَحْتَجِمُ بِالْبَقِيعِ لِثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ رَمَضَانَ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي، فَقَالَ: " أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ ".

أما متابعة أيوب السختياني فاخرجها أحمد في المسند، الموضع السابق، ح ١٧١٢٤، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

وأخرجه الحاكم في المستدرك، ح١٥٦٣، من طريق وهيب.

كلاهما (حماد ووهيب) عن أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، به، بنحوه.

وقال الحاكم عقب روايته هذه: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ سَلَمَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، يَقُولُ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ،

خط احمد ار – مدرسة – ... مرة ...

مسألة ١٠ ج

وهذا الحديث قد صَحَّ بأسانيد وبه يقول، فرضي الله عن إمامنا أبي يعقوب، فقد حكم بالصحة لحديثٍ ظاهرٍ صحتُهُ وقال به

ومتابعة عاصم الأحول رواها أحمد فى المسند، الموضع السابق، ح ١٧١٢٦، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ.

ورواها ابن حبان فى صحيحه، الموضع السابق عقب حديث ثوبان، ووضع عنوانا له قائلا: " ذِكْرُ خَبَرٍ قَدْ يُوهِمُ غَيْرَ الْمُتَبَحِّرِ فِي صِنَاعَةِ الْحَدِيثِ أَنَّ خَبَرَ أَبِي قِلَابَةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَعْلُولٌ" ح٣٥٣٣، من طريق عبد الله.

كلاهما عن عاصم الأحول، عن أبي قِلَابَة، به، بنحوه، ورواية أحمد مختصرة.

ابن حبان به

قال أبو حاتم عقب روايته هذه: سَمِعَ هَذَا الْخَبَرَ أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ، وَسَمِعَهُ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَهُمَا طَرِيقَانِ مَحْفُوظَانِ، وَقَدْ جَمَعَ شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَيْنَ الْإِسْنَادَيْنِ. عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ، وَعَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ. وقال الترمذي فى العلل الكبير الموضع السابق: وسألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان، فقلت له: كيف بما فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، وعن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعا. وقال الترمذي أيضا عقب حديث (٧٧٤) من جامعه: وذكر عن علي بن عبد الله أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة الحديثين جميعا، حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس.

ثانيا
دراسة إسناد الوجه الأول عند أحمد

١ إسماعيل، وهو ابن علية، قال المزى فى التهذيب٣/٢٣، ترجمة٤١٧: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدى، أبو بشر البصرى المعروف بابن علية، روى عن: أيوب السختيانى، وهشام الدستوائى، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم.

قال شعبة: "ابن علية ريحانة الفقهاء. وقال مرة أخرى: ابن علية سيد المحدثين. وقال أحمد: إليه المنتهى فى التثبت بالبصرة. وقال يحيى بن معين: كان ثقة مأمونا صدوقا مسلما ورعا تقيا. وقال النسائى: ثقة ثبت.

وقال ابن حجر فى التقريب، ترجمة٤١٦: ثقة حافظ.

٢ هشام الدستوائى، قال المزى فى التهذيب، ٣٠/ ٢١٥، ترجمة٦٥٨٢: هشام بن أبى عبد الله الدَّسْتُوائِيُّ، إبو بكرالبصرى، ودستوا كورة من كور الأهواز، كان يبيع

الثياب التي تجلب منها فنسب إليها. روى عن: أيوب السختياني، ويحيى بن أبي كثير، وروى عنه: ابن علية، ويحيى القطان وغيرهم.

- قال يزيد بن زريع: كان أيوب يحثُّ على هشام الدستوائي والأخذ عنه.
وقال أبو داود: كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث.
وقال أبو حاتم: سألت أحمد بن حنبل عن الأوزاعي، والدستوائي: أيهما أثبت في يحيى بن أبي كثير؟ قال: الدستوائي، لا تسأل عنه أحداً، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله عسى، وأما أثبت منه فلا.
وقال أبو حاتم أيضا: سألت ابن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي. قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي...، فإذا سمعت عن هشام عن يحيى فلا تُرِدْ به بَدَلاً.

وقال ابن حجر في التقريب، ترجمة ٧٢٩٩: ثقة ثبت وقد رمي بالقدر.

٣ يحيى بن أبي كثير، قال المزي في التهذيب، ٣١/٤٠٥، ترجمة ٦٩٠٧: يحيى بن أبي كثير الطائي، أبو نصر اليمامي. روى عن: الأوزاعي، وأبي قلابة الجرمي، وروى عنه: الأوزاعي، وهشام الدستوائي، وغيرهم.

قال أحمد: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنما يُعَدُّ مع الزهري ويحيى بن أبي سعيد، فإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير.
وقال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة.
وقال أبو جعفر العقيلي: كان يذكر بالتدليس.

وقال الذهبي في الميزان، ٤/٤٠٢، ترجمة ٩٦٠٧: أحد الأعلام الأثبات، ذكره العقيلي في كتابه، ولهذا أوردته، فقال: ذكر بالتدليس، وقال يحيى القطان: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح.
قلت: هو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهري، وروايته عن زيد بن سلام منقطعة لأنها من كتاب وقع له.

وقال ابن حجر في التقريب، ترجمة ٧٦٣٢: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.

وجعله ابن حجر من أهل المرتبة الثانية من المدلسين في كتابه، ترجمة ٦٣.
وقال: يحيى بن أبي كثير اليمامي، من صغار التابعين، حافظ مشهور، كثير الإرسال، ويقال: لم يصح له سماع من صحابي، ووصفه النسائي بالتدليس.

- وعلى هذا فإن تدليسه غير قادح احتمله العلماء لإمامة يحيى وقلة تدليسه في جنب ما روى، كما أنه لا يروي هَهنا عن صحابي فأمنا إرساله.

قال المزي في التهذيب ٥٤٢/١٤، ترجمة ٣٢٨٣: عبد الله بن زيد بن عمرو، أبو قلابة الجرمي البصري، أحد الأئمة الأعلام.

روى عن: أنس بن مالك، وأبي أسماء الرحبي، وروى عنه: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.
ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال: كان ثقة، كثير الحديث، وكان ديوانه بالشام.
وقال العجلي: بصري، تابعي، ثقة، وكان يحمل على علي، ولم يرو عنه شيئاً، ولم يسمع من ثوبان شيئاً.

وقال الذهبي في الميزان، ٤٢٥/٢، ترجمة ٤٣٣٤: إمام شهير من علماء التابعين. ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس.

وقال ابن حجر في التقريب، ترجمة ٣٣٣٣: ثقة فاضل كثير الإرسال. وجعله ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين، وقال: وصفه بذلك الذهبي والعلائي. وكلام الذهبي السابق يقتضي أنه من المرتبة الثالثة.

أبي أسماء الرَّحبي، قال المزي في التهذيب، ٢٢٣/٢٢، ترجمة ٤٤٤٥: عمرو بن مرثد، أبو أسماء الرَّحَبيُّ الشامي الدمشقي.

روى عن: ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشداد بن أوس الأنصاري، وروى عنه: مكحول الشامي، وأبو قلابة الجرمي، وغيرهم.

قال العجلي: شامي، تابعي، ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي في الكاشف (٤٢٢٧): وثق. وقال ابن حجر في التقريب (٥١٠٩): ثقة.

ثوبان، قال ابن حجر في الإصابة ٥٢٧/١، ترجمة ٩٦٩: ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابيٌ مشهور، اشتراه ثم أعتقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فخدمه إلى أن مات، ثم تحول إلى الرملة ثم حمص، ومات بها سنة أربع وخمسين. قاله ابن سعد وغيره.

وقال الذهبي في الكاشف (٧٢١): ثوبان مولى النبي صلى الله عليه وسلم، عنه: أبو أسماء وخالد بن معدان وخلق.

وقد تابع هشاماً الدستوائي كلاً من شيبان بن عبد الحمن، والأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير كما تقدم، وهما كما يلي:

١ شيبان بن عبد الرحمن، قال الذهبي في الكاشف (٢٣١٦): شيبان بن عبد الرحمن النحوي، المؤدب، التميمي مولاهم البصري، أبو معاوية، سمع الحسن ويحيى بن أبي كثير، صاحب حروف وقراءات حجة.

وقال ابن حجر في التقريب (٢٨٣٣): شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب.

٢ الاوزاعي، قال الذهبي في الكاشف (٣٢٧٨): عبد الرحمن بن عمرو، شيخ الاسلام، أبو عمرو الاوزاعي الحافظ الفقيه الزاهد، وكان رأسا في العلم والعبادة.

وقال ابن حجر في التقريب (٣٩٦٧): الفقيه، ثقة جليل.

دراسة اسناد الوجه الثاني عند أحمد أيضاً:

١ إسماعيل بن إبراهيم، وهو ابن علية، وتقدم في الوجه الأول.

٢ خالد، قال المزي في التهذيب ١٧٧/٨، ترجمة ١٦٥٥: خالد بن مهران الحذاء، أبو المُنَازل البصرى، مولى قريش.

روى عن: أبي قلابة الجرمي، وحفصة بنت سيرين، وعنه: إسماعيل بن علية، والحمادين، وغيرهم.

قال أحمد: ثبت. وقال ابن معين، والنسائي: ثقة. وقال ابن سعد: كان خالد ثقة، وكان كثير الحديث.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وفي تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ٧٦/١، ترجمة(٣١١)، عن إسحاق بن شوذب قال: وكان خالد ثقة.

وقال الذهبي في ميزان الإعتدال، ٦٤٣/١، ترجمة(٢٤٦٦): [صح] خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري الحافظ أحد الائمة.

وأورده العقيلي في كتابه، وروى أن شعبة قال لأبي شهاب: اكتم على عند البصريين في هشام، وخالد.

قلت (الذهبي): ما التفت أحد إلى هذا القول أبدا.

وقال عباد بن عباد: أراد شعبة أن يضع من خالد الحذاء، فأتيت أنا وحماد بن زيد فقلنا له: مالك! أجننت أنت أعلم، وتهددناه فأمسك.

وقال في الكاشف (١٣٥٦): الحافظ، ثقة إمام.

وقال ابن حجر في التقريب (١٦٨٠): ثقة يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان.

- فالراجح أن خالداً ثقة ثبت، وأن قول أبي حاتم مخالف لعامة العلماء، ففيه من تشدده، وينظر ما حدث به في الشام فإن توبع عليه وإلا توقف فيه.

٣ أبي قلابة، وهو عبد الله بن زيد، وقد تقدم في الوجه السابق وهو ثقة يرسل ويدلس من الثالثة

٤ أبي الأشعث، قال المزي في التهذيب، ٤٠٨/١٢، ترجمة (٢٧١٢): شراحيل بن آداة، أبو الأشعث الصنعاني. وقيل في اسم أبيه غير ذلك.

روى عن: ثوبان، وشداد بن أوس، وعنه: أبو قلابة الجرمي، وأبو أسماء الرحبي – إن كان محفوظاً – وغيرهم.

قال العجلي: شامي، تابعي، ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال ابن حجر في التقريب (٢٧٦١): ثقة، من الثانية، شهد فتح دمشق.

٥ شداد بن أوس، قال ابن عبد البر في الاستيعاب، ٦٩٤/٢، ترجمة (١١٥٨): شداد بن أوس بن ثابت بن المنذر ابن أخي حسان بن ثابت الأنصاري، يكنى أبا يعلى.

قال عبادة بن الصامت: كان شداد بن أوس ممن أوتي العلم والحلم.

روى عنه ابنه يعلى بن شداد، وأبو الأشعث الصنعاني، وغيرهما.

وقال ابن حجر في التقريب (٢٧٥٢): صحابي، مات بالشام قبل الستين أو بعدها.

- وقد سبق في التخريج أن أيوب السختياني وعاصماً الأحول قد تابعا يحيى بن أبي كثير وخالداً الحذاء على أبي قلابة، وهما كما يلي:

١ أيوب السختياني، قال ابن حجر في التقريب (٦٠٥): أيوب بن أبي تميمة، كيسان السَّختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد.

وقال الذهبي في الكاشف (٥١١): الإمام، وقال شعبة ما رأيت مثله كان سيد الفقهاء.

٢ عاصم الأحول، قال في التقريب (٣٠٦٠): عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية.

وقال الذهبي في الكاشف (٢٥٠١): الحافظ، قال أحمد: ثقة من الحفاظ.

ثالثاً: النظر في الخلاف

مما تقدم في التخريج ودراسة الأسانيد وحال المدار، تبين أن الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير، وهو أحد الأئمة الكبار، وروى عنه الحديث بوجهين، أما الوجه الأول وهو: عنه عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، وقد رواه عنه ثلاثة وهم: هشام الدستوائي، وشيبان بن عبد الرحمن، والأوزاعي، وهم من ثقات المحدثين وكبارهم، وهشام أثبت الناس في يحيى كما قاله أحمد وعلى بن المديني، ويليه الأوزاعي كما قال ابن المديني، وقد صحح الحاكم الحديث من طرقه الثلاثة وأخرجها جميعاً في مستدركه، ونقل عن الإمام أحمد عقب طريق شيبان قوله: وهو أصح ما روي في هذا الباب، كما أخرج ابن حبان طريق الأوزاعي في صحيحه.

وأما الوجه الثاني وهو المروي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد، فتقدم أن رواية يحيى لم أقف على من أخرجها لكن أشار إليها ابن المديني والبخاري كما تقدم، وتابعه عليها كل من خالد الحذاء، وأيوب السختياني، وعاصم الأحول، وهم من الثقات الأثبات، لا سيما أيوب السختياني، وقد أخرج ابن حبان طريق عاصم الأحول في صحيحه وصرح بعدها بأن أبا قلابة سمع كلا الحديثين على الوجهين، وأخرج الحاكم طريق أيوب في مستدركه ونقل عقب هذه الرواية قول إسحاق بن راهويه بأن هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ صَحَّ بِأَسَانِيدَ.

يتبين لنا أن المدار وهو يحيى من الأئمة الكبار، وكلا من وجهي الخلاف رواه عنه جماعة من الأثبات الكبار، وبناء عليه صحح ابن المديني كما نقله عنه الترمذي في جامعه، وتبعه تلميذه البخاري في سؤال الترمذي له كما في العلل كلا الوجهين، ونفى البخاري الاضطراب عن الوجهين حين ذكر ذلك الترمذي له.

كما صحح ابن حبان والحاكم كذلك كلا الوجهين، وغيرهما كما سيأتي في كلام الحافظ ابن حجر.

فالحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح، ذكر أوجه الخلاف هذه ونقل عن الأئمة ترجيح كلا الوجهين المذكورين فأجاد كعادته فقال في كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، ح١٩٣٨-١٩٣٩-١٩٤٠: وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ أيضاً عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَدَّادٍ وثوبان، قُلْتُ: فَكَيْفَ بِمَا فِيهِمَا مِنَ الِاخْتِلَافِ؟ يَعْنِي عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كلاهما عِنْدِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ رَوَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أبي أسماء، عَنْ ثَوْبَانَ، وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ شَدَّادٍ، روى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا، يَعْنِي فَانْتَفَى الِاضْطِرَابُ وَتَعَيَّنَ الْجَمْعُ بِذَلِكَ، وَكَذَا قَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: صَحَّ حَدِيثُ أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ مِنْ طَرِيقِ ثَوْبَانَ وَشَدَّادٍ، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَذْكُرُ ذَلِكَ، وَقَالَ الْمَرْوَزِيُّ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ قَالَ: لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يَثْبُتُ، فَقَالَ: هَذَا مُجَازَفَةٌ، وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: صَحَّ الْحَدِيثَانِ جَمِيعًا، وَكَذَا قَالَ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ، وَأَطْنَبَ النَّسَائِيُّ فِي تَخْرِيجِ طُرُقِ هَذَا الْمَتْنِ وَبَيَانِ الِاخْتِلَافِ فيه فأكثر وأفاد.

هذا والحافظ ابن حجر رحمه الله في النكت، ذكر هذا الحديث في المبحث التاسع عشر: المضطرب، ضمن عدة أحاديث قال عنها:

وأما الاختلاف في السند، فلا يخلو إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا، فإن كانا ثقتين، فلا يضر الاختلاف عند الأكثر لقيام الحجة بكل منهما، فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة، وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعا وقد وجد ذلك في كثير من الحديث، لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق.

ثم ذكر الحافظ عدة أحاديث هذا منها، للدلالة على أنه ليس كل خلاف في السند يقدح، بل يمكن الجمع بين هذه الأوجه ويكون هذا الاختلاف غير قادح، والله أعلم.

رابعاً: الحكم على الحديث

الحديث من كلا الوجهين صحيح. كما تقدم في دراسة كل منهما.